التركيب النوعي للواردات المصرية وأثرها على النمو الاقتصادي «دراسة في الجغرافيا الاقتصادية»

د. محمد عزت محمد الشيخ

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية ونظم المعلومات المشارك، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، والمعهد العالي للدراسات الأدبية، كنج مريوط

(أرسل إلى المجلة بتاريخ 30/ 4/ 2024م، وقبل للنشر بتاريخ 18 /5 /2024م)

المستخلص

تشكل التجارة الخارجية أهمية للنشاط الاقتصادي والتي بدورها تتألف من الصادرات والواردات، ونظرًا لأهمية الصادرات في الحصول على النقد الأجنبي، وكونها مؤشر على حجم النشاط الاقتصادي؛ فالواردات ذات أهمية أكثر على الميزان التجاري للدولة، وتؤثر على نموها الاقتصادي خاصة بالدول النامية، وتوضح مدى اعتماد الدولة على الاقتصادات العالمية في تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات، وهو ما يؤثر في دخل الدولة ومستواها المعيشي، وتوفر الموارد، وتُعد مصر من الدول النامية التي تزيد وارداتها عن صادراتها، وعاني اقتصادها من العجز نتيجة لنقص الصادرات مقابل الواردات؛ حيث تبين بالدراسة أن التركيب السلعي للواردات يرتكز على السلع الوسيطة ومصادر الطاقة ثم السلع الغذائية، وعلى الرغم من زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات المصرية إلا أنه يمكن إعادة تنظيم الواردات بتشجيع الإنتاج المحلي. ونتيجة لذلك فقد أثرت الواردات على الناتج القومي ومعدل النمو الاقتصادي والتضخم ومستوي المعيشة، وقيمة العملة والاحتياطي النقدي وغيرها من المؤشرات التي تأثرت وتغيرت نتيجة لعدم توفر العديد من السلع بالسوق المحلي والعمل على استيرادها من الخارج بالنقد الأجنبي، في ظل زيادة الطلب على السلع نتيجة لزيادة عدد السكان؛ الأمر الذي أنعكس على مستقبل الواردات المصرية وأهمية عمل خطط إنقاذ اقتصادي، لتنشيط عدد من القطاع وعم عدد من السلع المحلية بدلا من الاعتماد على الخارج في سدها، خاصة من السلع الاستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: مصر، الميزان التجاري، الواردات، النمو الاقتصادي.

The qualitative composition of Egyptian imports and their impact on economic growth "A study in economic geography"

Dr. Mohamed Ezat Mohamed El-Sheikh

Associate Professor of Economic Geography and Geographic Information Systems
College of Arts - King Faisal University. And the Higher Institute of Literary Studies - King Mariout

(Sent to the magazine on 30/4/2024 AD, and accepted for publication on 18/5/2024 AD)

Abstract:

Foreign trade is important to economic activity, which in turn consists of exports and imports. Given the importance of exports in obtaining foreign exchange, and being an indicator of the volume of economic activity, imports are more important on the country's trade balance, and affect its economic growth, especially in developing countries, and demonstrate the extent of the country's dependence. Global economies have to meet their needs for goods and services, which affects the country's income, standard of living, and availability of resources. Egypt is considered one of the developing countries whose imports exceed its exports, and its economy suffered from a deficit as a result of the lack of exports compared to imports, as the study showed that the commodity composition of imports It is based on intermediate goods, energy sources, then food commodities. Despite the increasing gap between Egyptian exports and imports, imports can be reorganized by encouraging local production. As a result, imports affected the national product, the economic growth rate, inflation, the standard of living, the value of the currency, the cash reserve, and other indicators that were affected and changed as a result of the unavailability of many goods in the local market and the work to import them from abroad in foreign exchange, in light of the increased demand for goods as a result of the increase in the number of goods. population; This was reflected in the future of Egyptian imports and the importance of making economic rescue plans, to revitalize a number of the sector and supply a number of local commodities instead of relying on the outside to fill them, especially strategic commodities related to food security.

Key Words: Egypt, trade balance, imports, economic growth

1–1 تقديم:

يندرج موضوع البحث ضمن الجغرافيا الاقتصادية، والتي تتسم بكونها دراسة نفعية تطبيقية تنموية، بهدف الاستفادة من الموارد المتاحة في ظل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن خلال مراحل النشاط الاقتصادي: الإنتاج والنقل والاستهلاك. ومع تزايد الإنتاج الاقتصادي والتباين في الموارد الطبيعية والبشرية بين الدول؛ الأمر الذي أدى للحاجة إلى تبادل المنتجات والسلع فيما بينها (سعيد، 1997). وشهدت التجارة الدولية المعاصرة تغيرات ملحوظة؛ نتيجة للتغير في قيمة العملات، والمنتجات، وظهور المنظمات العالمية، والتكتلات الاقتصادية التي تحكمت فيها السامرائي، 1997). وتأتي الواردات ضمن التجارة الخارجية التي تتألف من الصادرات والواردات، وتكمن أهميتها أنها تعني وجود عجز في الموارد المحلية؛ مما يتطلب تعويضها من السوق الخارجي، وهنا تكمن مشكلة الدراسة التي تبين وجود علاقة عكسية بين حجم الموارد المحلية المتاحة أو الاستفادة منها وحجم الواردات، ومن ثم أثرها الاقتصادي، والذي قد يكون له العديد من الآثار السلبية في حال عدم توفر النقد الأجنبي اللازم.

وتكمن أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد الدول النامية؛ وذلك باستيراد السلع، ومستلزمات الإنتاج لبرامج التنمية بها، والتي تعتمد في اقتصادها على نشاط اقتصادي، حتى يمكن تصديره، وبالتالي سد ثمن الواردات (توفيق، 1988). وعلى الرغم من أهمية الواردات في تغطية النقص في بعض السلع، إلا أن الدولة تضع حد أقصى لكمية أو قيمة الواردات التي يسمح باستيرادها خلال عام (يونس، 2015). ويوجد تفاعل بين النقل والإنتاج والتسويق؛ حيث يوجد فرق بين النقل في الماضي والحاضر، وأثره على التجارة (رياض، 2018)، فقد أثر النقل وتطوره في تنامي الاقتصاد العالمي، وحجم التجارة الدولية، واختصار المسافات بين الدول والقارات، وتسهيل نقل السلع والخدمات، ومنها الواردات (الشواورة، 2013).

مشكلة الدراسة: تمثل الواردات تحدي أمام الاقتصاد المصري؛ والتي جاءت في زيادة حجم الواردات المصرية نتيجة لعديد من العوامل المؤثرة، والتي بدورها أثرت في الميزان التجاري، كما ازدادت المشكلة مع تفاقم أزمة توفر العملة الأجنبية بالآونة الأخيرة، ومع تناقص الاحتياطي من النقد الأجنبي، وعدم نمو الصادرات بنسب تغطي الحاجة من السلع والخدمات اللازمة، وهو ما يعطي للموضوع أهمية وفقًا للتالي:

وتأتي أهمية البحث النظرية فيما يلي:

1. أثر الواردات على الاقتصاد المصري من عدة جوانب، خاصة بالآونة الأخيرة.
2. إثراء المكتبة العلمية ببحث علمي في موضوع مهم يشغل العديد من الدول والمنظمات الاقتصادية والدولية.
3. كما تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة كالتالي:
4. تطور حجم الواردات المصرية مقارنة بالصادرات.
5. تنوع التركيب السلعي للواردات المصرية.
6. أثر الواردات على الاقتصاد المصري عامة، والنمو الاقتصادي خاصة.
7. دور الواردات في مستقبل الأنشطة الاقتصادية عامة، والإنتاجية خاصة، ومستوى الدخل، والاكتفاء الذاتي.

1 – 2 أهداف البحث:

التعرف على تطور: الناتج المحلي، الواردات مقارنة بالصادرات لجمهورية مصر العربية.

8. التعرف على التوزيع السلعي للواردات، وتوزيعها المكاني حسب المصدر لجمهورية مصر العربية.
9. تحليل التوزيع الشهري للواردات لجمهورية مصر العربية.

10. دراسة أثر الواردات على الميزان التجاري، وعلى النمو الاقتصادي المصري (الاحتياطي، والقروض، والسياسات النقدية برفع الفائدة، وسياسات توفير العملة)

11. التعرف على مستقبل الواردات، والنمو الاقتصادي المصري.

ويتألف البحث من ستة أقسام تسبقها مقدمة، وينتهي بخاتمة، أما القسم الأول عرض لتطور الصادرات لجمهورية مصر العربية، وتطرق القسم الثاني للتركيب السلعي لواردات جمهورية مصر العربية، وتناول الجزء القسم الثالث للتوزيع المكاني لوجهة الواردات لجمهورية مصر العربية، وتتطرق الجزء الرابع للتوزيع الشهري للواردات لجمهورية مصر العربية ، أما الجزء الخامس عرض أثر الواردات على الميزان التجاري، والنمو الاقتصادي المصري، والجزء السادس تطرق لمستقبل الواردات المصرية، والنمو الاقتصادي المصري، واختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

1 – 3 منهجية البحث، وأساليبه، وأدواته:

اعتمد البحث على عدة مناهج منها: المنهج السلعي من خلال دراسة العوامل المؤثرة في الواردات المصرية، وتوزيعها المكاني، والاتفاقيات الدولية الخاصة بها، ومشكلاتها الاقتصادية. والمنهج التاريخي للتعرف على تطور الواردات المصرية، وتغير العوامل المؤثرة فيها. واستخدم المنهج الإقليمي من خلال دراسة جمهورية مصر العربية كإقليم جغرافي يمتلك العديد من المقومات الطبيعية والبشرية.

واستخدمت الدراسة عدة أساليب، منها: الأسلوب الكارتوجرافي من خلال رسم الأشكال البيانية والخرائطية، وذلك باستخدام برنامج ARC GIS، والأسلوب الإحصائي بتحليل بيانات البحث إحصائيًا وكميًا، وذلك باستخدام برنامجي:

SPSS21 و EXEL2019 لحساب المقاييس والمعاملات الإحصائية، مثل:

- المتوسطات والمعدلات والنسب.
- مقاييس التشتت والاختلاف.
- معامل ارتباط بيرسون بدرجة ثقة في البيانات 95%.

كما استخدمت الخرائط كأداة بحث، وتم جمع البيانات من خلال التقارير الحكومية، ومن مواقع الجهات ذات الصلة، وتم عمل مقابلات مع عدد من المتخصصين والمسؤولين عن طريق الاتصال الهاتفي، أو بالاجتماعات الافتراضية كوسيلة للدراسة.

1 – 4 الدراسات السابقة:

نظرًا لأهمية الواردات وآثارها الاقتصادية، فإنها تلقى الاهتمام من العديد من العلوم، إلا أنه تقل الدراسات الجغرافية العربية التي تناولتها، ويمكن عرض عدد منها، كالتالي:

دراسة إبراهيم مصري (1993) بعنوان: تقدير دالة الواردات المصرية، وتناول الموضوع تطور الواردات المصرية، وتكوين دالة الواردات المصرية، والتي ارتكزت على قيمة الاستثمار، وحجم الصادرات، والناتج القومي، والاستهلاك العام والخاص. ودراسة خلف الله المليجي (1996) بعنوان: الآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على الواردات المصرية، وتطرقت لاتفاقية تحرير التجارة العالمية، ووسائل الحماية ضد الواردات الأجنبية، ومخاطر انضمام مصر للاتفاقية، والإجراءات الواجب اتخاذها حيال ذلك. ودراسة الطاهرة السيد حمية (1997) بعنوان: أثر سياسة الموازنة العامة على الأسعار والواردات في مصر: دراسة تطبيقية، وتطرقت لسياسة الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية من خلال ثلاثة مقاييس: الأول تحديد رصيد الموازنة، والثاني الرصيد الحيادي الدوري، والثالث هامش الموازنة الهيكلي. ودراسة محمد الطوخي (1997) بعنوان: الطلب على الواردات في مصر 1967–1996، وتطرقت لتطور الواردات والتعرف على أهمية الأسعار النسبية، والدخل الحقيقي في تحديد الطلب على الواردات في مصر، وقياس مرونات الطلب على الواردات

قصيرة وطويلة الأمد، والتعرف على أثر القيود الكمية على الواردات. ودراسة أحمد الكواز (2008) بعنوان: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: وتطرقت الدراسة لعلاقة الصادرات بالواردات وأثرها على الميزان التجاري، وأثر التجارة الخارجية في نمو الناتج المحلي، وأثر المنظمات الدولية على التجارة الخارجية، ثم تحليل لعدد من النظريات التجارية التقليدية والحديثة. ودراسة أحمد الخضراوي (2013) بعنوان: تقدير محددات الطلب على الواردات المصرية، وتناولت بالتحليل أثر الأسعار النسبية، والدخل الحقيقي، وسعر الصرف، والاحتياطات من النقد الأجنبي على الواردات المصرية، باستخدام نموذج التعديل الجزئي، خلال المدة من عام 1991–2010م. ودراسة إسلام البنا (2014) بعنوان: أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية : دراسة قياسية، وتناولت بالتحليل الاقتصاد السعودي ودور النفط به، ثم أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة الدولية عام 2005م، ثم تحليل النمو الاقتصادي وأثره على التجارة الخارجية للدولة؛ في ظل الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والتجارة الدولية. ودراسة ظفر سلطان، وطارق الخطيب (2015) بعنوان: نمو الواردات السعودية وتأثيرها على المجتمع السعودي، وتطرقت لتأثير الزيادة في الواردات السعودية على الاقتصاد السعودي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، ودراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي، وأهم محدداته مع تفسير لطبيعة هذه العلاقة على المدى القصير. ودراسة ماجد الخربوطلي (2016) بعنوان: محددات الطلب على الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية، وعرضت الدراسة لتطور قيمة الواردات المصرية وتركيبها النوعي، ومحددات الطلب على الواردات المصرية. ودراسة مهدي الركابي (2016) بعنوان: رؤية اقتصادية حول ترشيد الواردات السودانية، وتطرقت الدراسة للتبادل التجاري وتطور الواردات السودانية واتجاهها، وتسويق فوائض المنتجات المحلية والحصول على المواد الخام، والحصول على السلع الاستهلاكية التي يعتذر إنتاجها محليًا. ودراسة طارق عاشور (2020) بعنوان: تنويع مصادر الواردات: خيار الاقتصاد الفلسطيني الاستراتيجي شؤون فلسطينية، وتناولت أهمية تنويع مصادر الواردات، وتوضيح تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والخسائر الناتجة، وتقييم لحالة الواردات الفلسطينية وأثرها على السوق الداخلي. ودراسة كابي الخوري (2022) بعنوان: التجارة الخارجية للبلدان العربية: مؤشرات مختارة، وتطرقت هذه الدراسة للتحليل الاحصائي لحجم التجارة السلعية الخارجية للدول العربية، خاصة مشتقات النفط، ودورها كمحرك للاقتصاد، ومصدر رئيس النقد الأجنبي.

تبين من الدراسات السابقة أنها تناولت الواردات من عدة نواح، منها: تطور الواردات وأثرها على النمو الاقتصادي، وأثر المنظمات الدولية والمستجدات العالمية عليها في العديد من الدول، والتركيب السلعي لهذه الواردات وأسباب تغيرها من وقت لأخر، بالإضافة لعرض عدد من المقاييس والمعاملات الإحصائية التي يتم تطبيقها على تحليل الواردات. وتختلف هذه الدراسة كونها من الدراسات الجغرافية القليلة جدا – وفقًا لعلم الباحث – التي تناولت موضوع الواردات في الدول العربية عامة وفي مصر خاصة، وتختلف الدراسة الحالية في عرضها من عدة نواحي مثل: عرض نمو الواردات المصرية، وتركيبها السلعي، وتوزيعها الجغرافي مع الدول المصدرة، والعوامل المؤثرة فيها، وأثرها على النمو الاقتصادي المصري، وأهم التحديات التي تواجهها.

1 – 5 أما عن الملامح الجغرافية العامة لجمهورية مصر العربية:

تمتد جمهورية مصر العربية بين دائرتي عرض 22 °و32 ° شمالًا، وبين خطي طول °24 و°37 شرقًا. وتقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ويحدها من الشمال البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله 995كم، ويحدها شرقًا البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله 1941كم، ويحدها في الشمال الشرقي دولة فلسطين المحتلة بطول 265كم، ويحدها من الغرب دولة ليبيا بطول 1115كم، ويحدها جنوبًا دولة السودان بطول 1280كم. وتبلغ مساحة جمهورية مصر العربية نحو 1.002 مليون كم2، بينما تبلغ المساحة المأهولة نحو 78990 كم2، أي ما يمثل 7.8 % من المساحة الكلية (الهيئة المصرية العامة للمساحة، 2024). ومناخيًا تقع مصر في الإقليم المداري الجاف، ما عدا الأطراف الشمالية منها تمتد في المنطقة المعتدلة الدفيئة؛ حيث مناخ إقليم البحر المتوسط الذي يتصف أنه حار جاف صيفًا

ودفئ ممطر شتاءً. وتنقسم مصر إلى أربعة أقاليم تضاريسية، وهي: وادي النيل والدلتا، وتبلغ مساحته 33000 كم2، أي ما يمثل 4% من المساحة الكلية للدولة. والصحراء الغربية بمساحة 680 ألف كم2، وبما يوازي 68% من مساحة مصر، وتمتد من وادي النيل شرقًا حتى الحدود الليبية غربًا، ومن البحر المتوسط شمالًا حتى الحدود السودانية جنوبًا. والصحراء الشرقية التي تبلغ مساحتها نحو 225.000 كم2، أي ما يشكل 28% من جملة مساحة الدولة، وتمتد بين وادي النيل غربًا حتى البحر الأحمر وخليج السويس وقناة السويس شرقًا، ومن بحيرة المنزلة علي البحر المتوسط شمالًا حتى حدود مصر مع السودان جنوبًا. وأخيرًا شبه جزيرة سيناء التي تبلغ مساحتها نحو 61.000 كم2، أي ما يمثل 6% من جملة مساحة مصر (رئاسة جمهورية مصر العربية، 2024)، وهي علي شكل مثلث قاعدته علي البحر المتوسط شمالًا، ورأسه جنوبًا في منطقة رأس محمد، ويحدها خليج العقبة شرقًا، وخليج السويس وقناة السويس غربًا. وتنقسم جمهورية مصر العربية إلى 27 محافظة، وتتضمن 225 مدينة، بالإضافة إلى 4727 قرية (شكل 1) (الهيئة العامة للاستعلامات، 2024).

شكل (1) الموقع الفلكي والجغرافي لجمهورية مصر العربية.

- المصدر من إعداد الباحث اعتمادًا على: (المكتبة الرقمية للأمم المتحدة، ٢٠٢٤)، (الهيئة المصرية العامة للمساحة، ٢٠٢٤).

2 – تطور الصادرات والواردات لجمهورية مصر العربية:

شهدت كلًا من الواردات والصادرات والناتج المحلي للتغير خلال العشر سنوات الأخيرة، وذلك للعديد من العوامل المؤثرة التي شهدتها الدولة المصرية، خاصة بعد عام 2011م، وللتعرف على هذه التغيرات يمكن تتبع أرقام الجدول التالي:

جدول (1) تطور الصادرات والواردات المصرية مقارنة بنظيرتها العالمية خلال المدة من 2010– 2022م. (مليار دولار)

العام	الصادرات المصرية	معدل التغير %	الواردات المصرية	معدل التغير %	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	% من الصادرات العالمية	% من الواردات العالمية
2010	23.87	-	48.99	-	12348.2	12471.0	0.19	0.39
2011	26.99	13.07	54.09	10.41	15254	15457	0.18	0.35
2012	25.071	7.11-	59.21	9.47	18291	18487	0.14	0.32
2013	26.988	7.65	57.68	2.58-	18404	18608	0.15	0.31
2014	26.02	3.59-	60.18	4.33	18784	18874	0.14	0.32
2015	22.24	14.53-	61.305	1.87	18935	19024	0.12	0.32
2016	18.70	15.92-	57.387	6.39-	16553.5	16713.3	0.11	0.34
2017	21.728	16.19	59.003	2.82	16041	16188.8	0.14	0.36
2018	25.827	18.87	63.103	6.95	16188.8	17964.8	0.16	0.35
2019	28.496	10.33	66.529	5.43	19465.4	19800.5	0.15	0.34
2020	26.376	7.44-	62.841	5.54-	19014.7	19284.2	0.14	0.33
2021	28.676	8.72	70.736	12.56	17582.9	17812.1	0.16	0.40
2022	43.906	53.11	87.302	23.42	22343.9	22620.3	0.20	0.39
2023	39.624	9.75-	70.783	18.92-	24904.6	25621.2	0.16	0.28

الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: (البنك الدولي، 2023)، (البنك المركزي المصري، 2022)

تم تحويل قيمة الصادرات والواردات المصرية، بناء على قيمة الجنية المصري مقابل الدولار الجمركي خلال 2010–2023 من موقع البنك المركزي المصري.

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق، وشكل (2) عدة حقائق منها:

شهدت الواردات والصادرات المصرية تغيرات عدة خلال مدة الدراسة، نتيجة لعديد من العوامل المؤثرة، فقد تطورت قيمة الصادرات المصرية من 23.87 مليار دولار عام 2010م إلى 39.624 مليار دولار عام 2023، وذلك بمعدل تغير 66%، وبمتوسط زيادة سنوية 1.21 مليار دولار، وقد بلغ معامل الانحراف المعياري 6.69 مليار دولار، ومعامل الاختلاف 24.38%؛ حيث تباينت قيمة الصادرات وتأثر معدل نموها نتيجة لأحداث ثورة يناير 2011م، وأحداث 2013م؛ حيث إن الأحداث السياسية تؤثر على الإنتاج والخطط الاقتصادية، ثم جاءت مصر من أكثر الدول تأثرًا بجائحة كورونا عام 2019 و2020؛ حيث إن الاقتصاد لم يكن تعافى في ظل الأحداث السابقة.

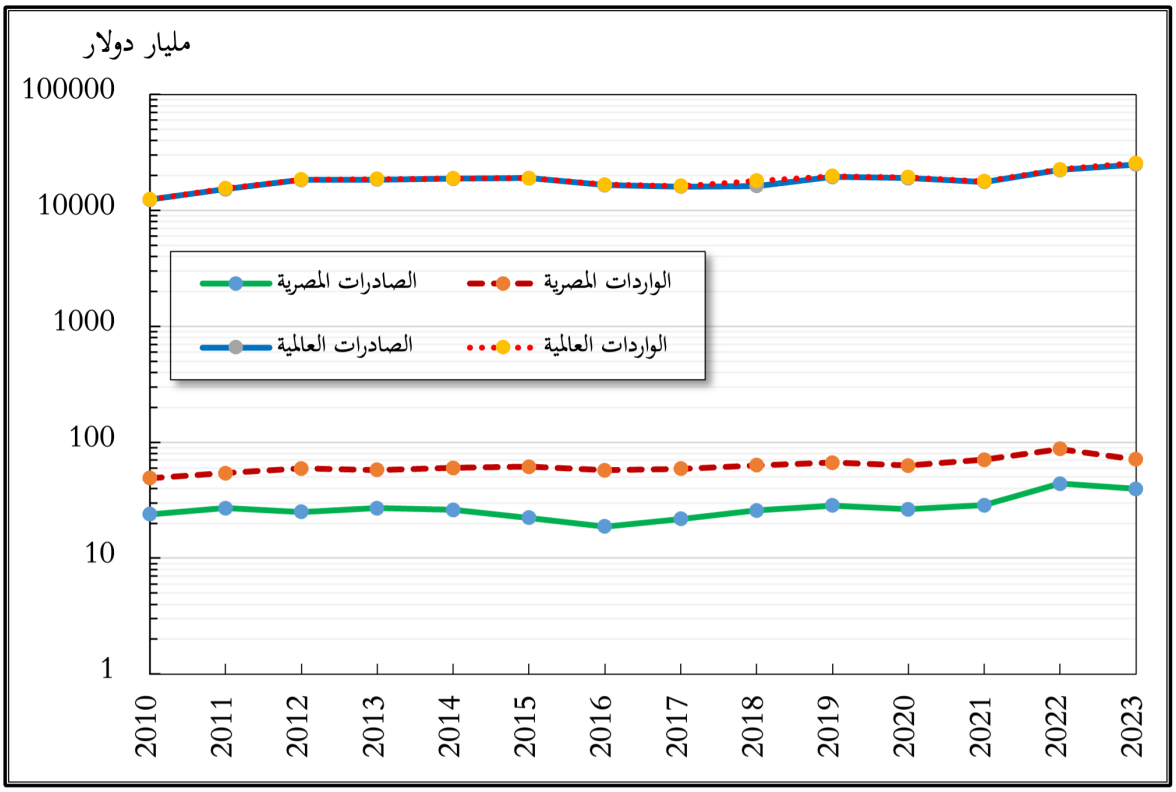

شكل (2) تطور الصادرات والواردات والناتج المحلي المصري مقارنة بنظيرتها العالمية خلال المدة من 2010– 2022م.

أما عن قيمة الواردات المصرية، فقد تطورت من 48.99 مليار دولار عام 2010م إلى 70.783 مليار دولار عام 2023، وذلك بمعدل تغير 44.48%، وبمتوسط زيادة سنوية 1.68 مليار دولار، وقد بلغ معامل الانحراف المعياري 9.2 مليار دولار، ومعامل الاختلاف 14.62%، وعلى الرغم من أن زيادة الطلب على الواردات مرتبط بمستوى المعيشة، وتطور عدد السكان، وحجم الإنتاج، إلا أنه توجد عدة أمور أخرى أثرت على معدل نمو الواردات، منها: حجم الدخل، ومستوى المعيشة، ومعدل التضخم، وتوفر العملة الأجنبية، وهو ما سيتم عرضه لاحقًا. وقد بلغت قيمة الواردات المصرية 1.82 ضعف نظيرتها للصادرات، وهو ما له العديد من التبعيات الاقتصادية ستتضح لاحقًا.

أما عن مقارنة الصادرات المصرية بنظيرتها الدولية التي ازدادت من 12348.2 مليار دولار عام 2010م إلى 24904.6 مليار دولار عام 2023، وبمعدل تغير 101.68%، وبمتوسط زيادة سنوية 965.87 مليار دولار؛ حيث بلغ معامل الانحراف المعياري 3038.29 مليار دولار، ومعامل الاختلاف 16.73%؛ وبذلك شهدت الصادرات العالمية معدلات نمو أكثر استقرارًا من نظيرتها المصرية، وقد بلغت الصادرات المصرية نحو 0.16% من جملة نظيرتها العالمية، وهي نسبة متواضعة تتطلب جهود وخطط اقتصادية تتناسب مع اقتصاد دولة من أهم دول الشرق الأوسط. وبالنسبة للواردات المصرية مقارنة بنظيرتها لقيمة الواردات الدولية التي تطورت من 12471.0 مليار دولار عام 2010م إلى 25621.2 مليار دولار عام 2023، وبمعدل تغير 105.45%، وبمتوسط زيادة سنوية 1011.55 مليار دولار، وقد بلغ معامل الانحراف المعياري 3104.86 مليار دولار، ومعامل الاختلاف 16.78%؛ وبذلك شهدت الواردات العالمية أيضًا معدلات نمو أكثر استقرارًا من نظيرتها المصرية، وقد شكلت الواردات المصرية نحو 0.28% من جملة نظيرتها العالمية، وهي نسبة متواضعة أيضًا بالنسبة لنظيرتها العالمية، ولكن نصيبها جاء أكبر مقارنة بنسبة الصادرات؛ الأمر الذي يرجع لزيادة حجم الواردات عن الصادرات المصرية.

3 – التركيب السلعي لواردات جمهورية مصر العربية:

يُعد التركيب السلعي للواردات من الأهمية بمكان، فمنه يُمكن التعرف على الوزن النسبي لبعض الواردات، وتأثيرها الاقتصادي والاستراتيجي على الاقتصاد المصري، فالتركيب السلعي للواردات قد يشهد تغيرًا من فترة لأخرى وفقًا لنمط وحجم الإنتاج المحلي، ويمكن التعرف على التركيب النوعي للواردات، والتوزيع الكمي/القطاعي للواردات المصرية من خلال العرض الآتي:

3 – 1 التوزيع النوعي للوردات المصرية:

سبق الإشارة أن مصر مثل كثير من الدول التي تعتمد على الواردات من الخارج لتغطية نقص الإنتاج في بعض الموارد، في ظل زيادة الطلب المحلي عليها، ولكن مصر لها ظروف استثنائية تبينت سابقًا أن قيمة الواردات أقل من الصادرات التي تُعد مصدر مهم للعملة الأجنبية؛ لذا فهي لها عديد من التأثيرات الاقتصادية سيتم عرضها لاحقًا، ويمكن التعرف على التركيب النوعي للواردات من أرقام الجدول التالي:

جدول (2) التوزيع النوعي للواردات المصرية خلال عام 22/2023م

السلعة	مليون دولار	% من جملة الواردات	السلعة	مليون دولار	% من جملة الواردات
مصادر وقود ومشتقاته	14245.8	20.13	سيارات وقطع غياراها	397.2	0.56
مواد خام زراعية	7563.2	10.68	سلع غير معمرة (أخرى)	4156	5.87
خامات حديد	62.1	0.09	أدوية ومستحضراتها	3983.7	5.63
السلع الوسيطة (قطع غيار آلات ومعدات)	18964.6	26.79	لحوم وألبان ومنتجات حيوانية	1553.7	2.19
مركبات عضوية وغير عضوية	1793.9	2.53	ملابس جاهزة ومنسوجات	918	1.30
شحوم ودهون وزيوت نباتية او حيوانية	1268.9	1.79	شاي وقهوة	207	0.29
ورق وورق مقوى	656.1	0.93	مواد تعبئة وتغليف	46.3	0.07
أجهزة الكترونية واتصالات	7718.8	10.90	أسماك ومنتجاتها	374.7	0.53
روافع واوناش	156.2	0.22	واردات أخرى	4642.1	6.56
السلع المعمرة، واجهزة كهربائية منزلية	2075.3	2.93	الإجمالي	70783.6	100

الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: (البنك المركزي المصري، 2022)

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق، وشكل (3) عدة حقائق منها:

تنوعت الواردات المصرية بين مصادر الطاقة ومشتقاتها، والأجهزة والمعدات والسيارات وقطع الغيار، والمواد الخام، والمنتجات الزراعية، إلا أنه تباينت أهميتها وقيمتها، وبالتالي أثرها في القيمة الكلية للواردات المصرية. حيث بلغت جملة الواردات 70.78 مليار دولار عام 2023، وشغلت واردات السلع الوسيطة (قطع غيار المعدات والآلات) المرتبة الأولي بواقع 18964.6 مليون دولار، أي ما يمثل 26.79%، وتُعد الواردات من السلع الوسيطة ذات الأهمية على النمو الاقتصادي للدولة (Bader, 2006). بينما جاءت مصادر الوقود ومشتقاته بالمرتبة الثانية بواقع 14245.8 مليون دولار، وما يشكل 20.13%، وجاءت بالمرتبة الثالثة الأجهزة الالكترونية والاتصالات (الهواتف المحمولة) بواقع 7718.8 مليار دولار، وبما يوازي 10.90% من جملة الواردات عام 2023م، وبذلك أكثر من نصف الواردات المصرية (57.82%) تمثلت في سلع إنتاجية ما بين قطع غيار ومصادر طاقة، وأجهزة الكترونية واتصالات، وبالتالي هذا النوع من الواردات تؤثر ايجابيًا بالاقتصاد.

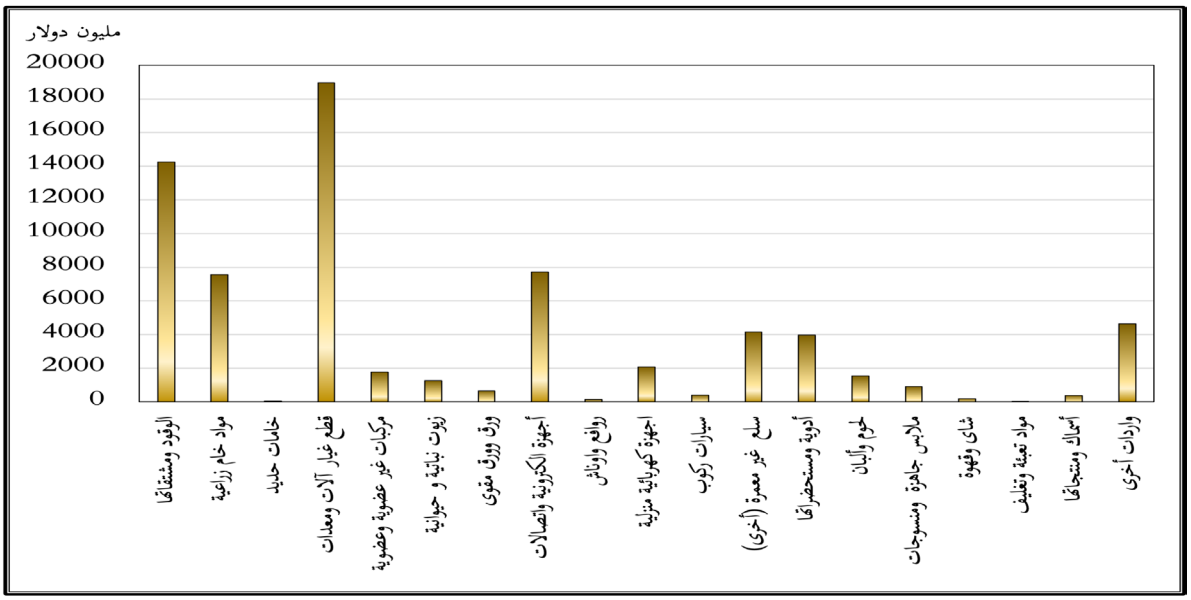

شكل (3) التوزيع النوعي للواردات المصرية خلال عام 22/2023م.

بينما شغلت المواد الخام الزراعية المرتبة الرابعة بين الواردات بواقع 7563.2 مليون دولار، وما يعادل 10.68% من جملة الواردات، وتشكل واردات القمح أهم الواردات الغذائية الاستراتيجية، كونه محصول استراتيجي مهم يدخل ضمن سلع الأمن الغذائي (يعقوب، 2000)، فقد شكل ما يمثل 25.9% من جملة الواردات الزراعية، بواقع 1959.1 مليون دولار عام 2023م، ولذلك يمثل القمح عبئ على الموازنة العامة بالدولة؛ حيث يتم تخصيص نقد أجنبي لتوفير القمح حتى على حساب بعض الواردات الأخرى(الخطيب، 2023)؛ وذلك لأن جمهورية مصر العربية تُعد ثاني دول العالم من حيث استيراد القمح (وزارة التموين والتجارة الداخلية، 2024)، فمن جدول (3)، وشكل (4): يتضح تراجع واردات القمح المصرية خلال عام 2023 مقارنة بالعشر سنوات الأخيرة؛ وهو ما قد يؤثر على ترتيبها بين دول العالم من حيث استيراد القمح خلال السنوات اللاحقة، ويقلل الطلب والحاجة للنقد الأجنبي لتغطية واردات القمح الأجنبي؛ في ظل عمل الدولة على تطوير منظومة الخبز، وزيادة الإنتاج المحلي.

جدول (3) تطور واردات القمح المصرية خلال المدة من 2011 – 2023م.

العام	القيمة مليار دولار	معدل التغير %	العام	القيمة مليار دولار	معدل التغير %
2010	2.6	-	2017	2.62	17.09 -
2011	3.2	23.08	2018	2.64	0.76
2012	2.6	18.75 -	2019	3.02	14.39
2013	3.2	23.08	2020	2.96	1.99 -
2014	3.69	15.31	2021	3.18	7.43
2015	2.72	26.29 -	2022	2.82	11.32 -
2016	3.16	16.18	2023	1.959	30.53 -

الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: (البنك المركزي المصري، 2022)، (منظمة التجارة العالمية، 2023).

وأخيرًا تباين نصيب باقي الواردات التي شكلت جملتها 32.13%، ما بين أقل الواردات نصيبًا كمواد التعبئة والتغليف بنسبة 0.07%، وأكثرها بهذه الفئة السلع غير المعمرة بنحو 5.87%. وأن كانت السلع بهذه الفئة الأكثر من حيث إمكانية تقليل حجم الواردات وتنميتها محليًا مثل: اللحوم ومنتجاتها، والاسماك، ومواد التغليف، والملابس الجاهزة، والأجهزة الكهربائية المنزلية.

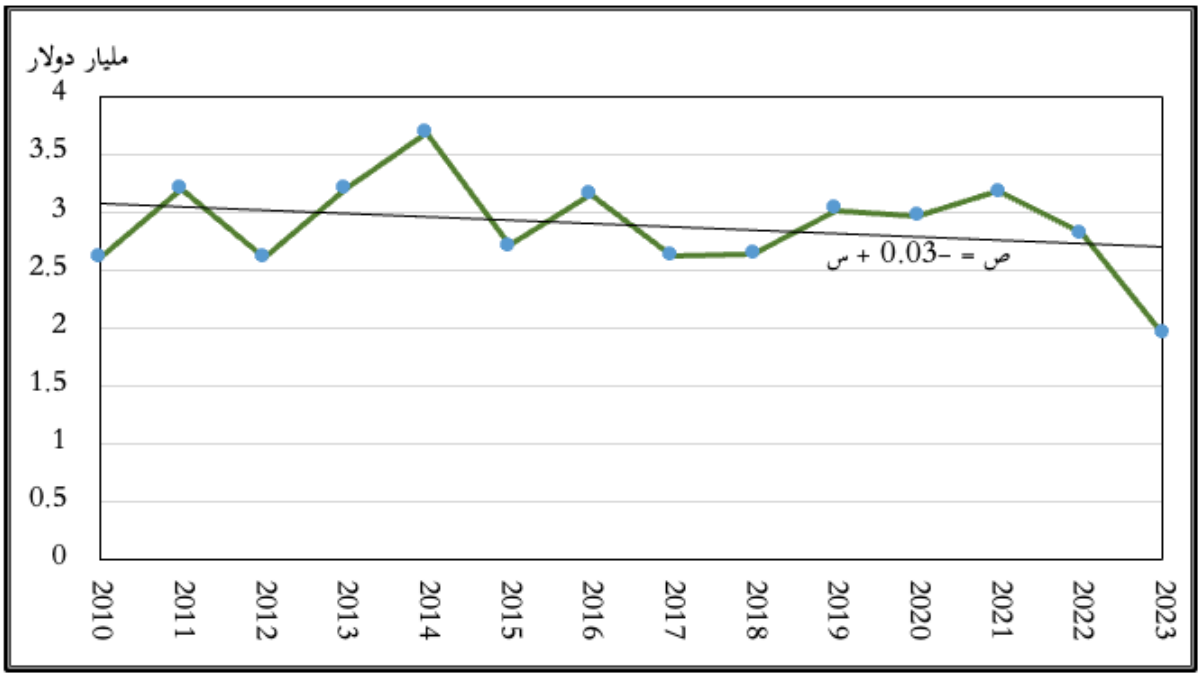

شكل (4) تطور واردات القمح المصرية خلال المدة من عام 2011 حتى عام 2023م.

3 – 2 التوزيع النوعي/القطاعي للواردات المصرية:

تبين من العرض السابق أن مصر مثل كثير من الدول التي تعتمد على الواردات من الخارج لتغطية نقص الإنتاج في بعض الموارد، في ظل الطلب المحلي عليها، ولكن مصر لها ظروف استثنائية أن قيمة الواردات أقل من الصادرات التي تُعد مصدر مهم للعملة الأجنبية؛ لذا فهي لها عديد من التأثيرات الاقتصادية سيتم عرضها لاحقًا.

وتباين توزيع الواردات بين القطاعات في مصر؛ حيث جاءت بين القطاع الخاص، والاستثماري، والحكومي بواقع: 45.7، و9.5، و15.5 مليار دولار على الترتيب، وبما يمثل 64.64%، و13.44%، و21.92% على الترتيب عام 2023م (البنك المركزي المصري ومنظمة التجارة العالمية، 2023)؛ وبذلك القطاعين الخاص والاستثماري هما المسؤولان عن زيادة حجم الواردات بالدولة، والتي شكلت نحو 78.08% من جملتها (شكل 5)؛ حيث إن أغلب الواردات الحكومية مصادر للطاقة ومنتجاتها ومواد غذائية، بينما أغلب واردات القطاعين الخاص والاستثماري آلات ومعدات ومواد خام وسلع تجارية.

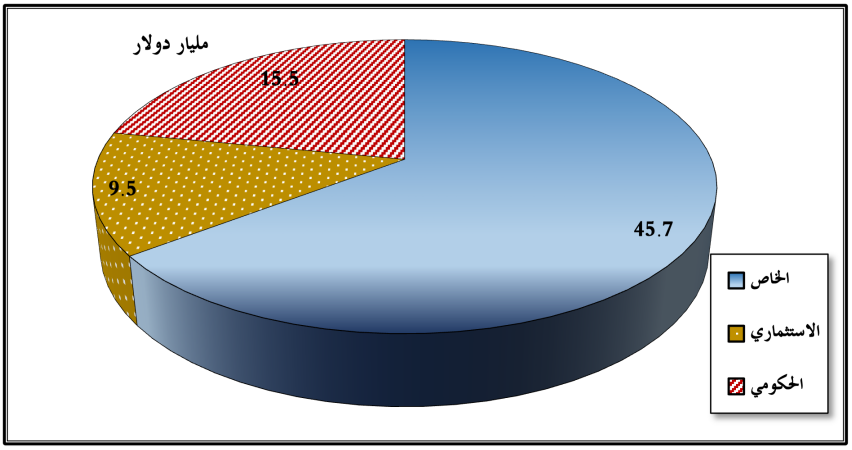

شكل (5) التوزيع الكمي للواردات قطاعيًا عام 2023م.

4 – التوزيع المكاني لوجهة الواردات لجمهورية مصر العربية:

تتعدد وجهات الواردات المصرية، وفقًا لنوع الواردات، والبُعد الجغرافي لمراكز انتاجها؛ حيث يتم تحديد مصدر الواردات للعديد من الأسباب، مثل: الاستمرارية، والمسافة، وجودة المنتجات وسعرها، والعلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول هذه، وللتعرف على مصدر الواردات المصرية يمكن تتبع أرقام الجدول التالي:

جدول (4) التوزيعي المكاني للواردات المصرية وفقًا لوجهتها عام 2023م. (مليون دولار)

المنطقة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الجملة	% من الجملة
الاتحاد الأوروبي	3890.8	3906.3	3808.4	3275.4	14880.9	21.02
دول أوروبية أخرى	1696.7	1756.2	1656.1	1576.5	6685.6	9.45
الاتحاد الروسي	490.7	735.2	960.6	850.1	3036.6	4.29
الولايات المتحدة	1183.4	999.5	1137.1	885.8	4205.8	5.94
الدول العربية	4570.5	3448.9	3334	3122.6	14476	20.45
باقي الدول الآسيوية	4659.5	4247.4	4207.1	4051.6	17165.6	24.25
باقي الدول الأفريقية	153	116.8	74.4	124.7	468.9	0.66
أستراليا	99.1	93.2	102.8	66	361.1	0.51
دول ومناطق أخرى	2323.7	2683.9	2270.9	2224.6	9503.1	13.43
الجملة	19067.4	17987.4	17551.4	16177.4	70783.6	100

الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: (البنك المركزي المصري، 2023)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023)، (منظمة التجارة العالمية، 2024)

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق، وشكل (6) عدة نتائج أهمها:

جاءت الواردات من الدول الأسيوية (بدون الدول العربية) في المرتبة الأولي بين المناطق من حيث حجم الواردات المصرية بواقع 17.16 مليار دولار، أي نحو ربع قيمة الواردات المصرية (24.25%) عام 2023م، ويرجع ذلك للواردات الصينية والهندية، والتي تتصف عديد من منتجاتها بالجودة المتوسطة والسعر المناسب. بينما جاء الاتحاد الأوربي بالمرتبة الثانية بواقع 14.88 مليار دولار، وبما يشكل 21.02%، وتُعد أغلب المنتجات الأوربية من المعدات والآلات وقطع الغيار، وقد أثر في قيمة الواردات من الاتحاد الأوربي الجوار الجغرافي، وقرب المسافة والنقل المائي الرخيص حيث البحر المتوسط. وشغلت الدول العربية المرتبة الثالثة بواقع 14.47 مليار دولار، وبما يوازي 20.45%؛ حيث يربط مصر بجميع الدول العربية علاقات استراتيجية وتاريخية، وبحكم موقع مصر الأوسط بين الدول العربية، الأمر الذي يسر التبادل التجاري مع الدول العربية الإفريقية والأسيوية، خاصة دول الجوار والاتصال الأرضي. وبذلك شكلت الواردات من المناطق الثلاث السابقة 65.72%، بينما جاءت الدول الإفريقية (بدون الدول العربية)، وأستراليا الأقل من حيث قيمة الواردات، وذلك كون الدول الإفريقية في معظمها ذات إنتاج محدود، بالإضافة للبُعد الجغرافي لأستراليا؛ الأمر الذي يزيد مسافة النقل وتكلفته.

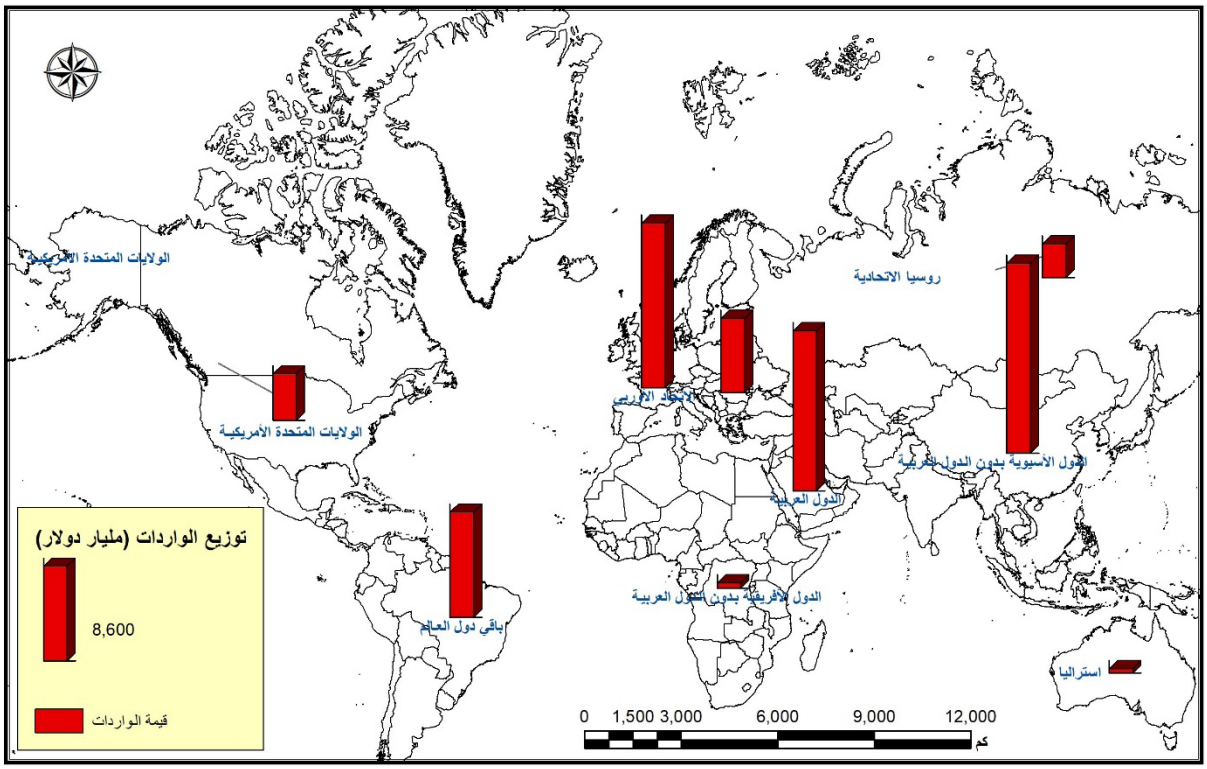

شكل (6) التوزيعي المكاني للواردات المصرية وفقًا لوجهتها عام 2023م.

وعلى مستوى الدول (أهم الشركاء التجاريين)، فقد جاءت الصين كأهم شريك تجارى لمصر بما يمثل ٨,٩ ٪ من إجمالي الواردات عام 2023م، يليها الإمارات العربية المتحدة بما يشكل ٧,٨٪، والولايات المتحدة الأمريكية بما يعادل ٦,٦ ٪، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 5.9 ٪، والمانيا بنحو ٥,٦ ٪، وسويسرا بما يمثل 4%، وتركيا وايطاليا والمملكة المتحدة بما يوزي ٣,٧ ٪ لكل منهم، وأخيرًا الهند بنسبة 3.5%، وبذلك شكلت الواردات من الدول العشر السابقة نحو 53.4% من جملة الواردات المصرية (البنك المركزي المصري)، وبذلك فهذه الدول الأكثر تأثيرًا في دعم الواردات المصرية خلال عام 2023م.

5 – التوزيع الشهري للواردات لجمهورية مصر العربية:

تبين من العرض السابق أن الواردات المصرية تغيرت من عام لآخر، وتباينت من منطقة لأخرى، ومن دولة لأخرى؛ لذلك الواردات المصرية تتباين من شهر لآخر خلال العام الواحد؛ الأمر الذي يتطلب العمل على توفير النقد الأجنبي، وإجراء الاتفاقيات المنظمة لذلك، ويمكن التعرف على التوزيع الشهري للواردات المصرية من تتبع ارقام الجدول التالي:

جدول (5) التوزيع النسبي للواردات المصرية خلال شهور عام 2023م.

الشهر	% من جملة الواردات	الشهر	% من جملة الواردات
يناير	8.58	يوليو	8.16
فبراير	7.51	أغسطس	9.81
مارس	7.74	سبتمبر	8.24
أبريل	7.26	أكتوبر	8.64
مايو	9.64	نوفمبر	8.51
يونيو	7.09	ديسمبر	8.82
الجملة			100

الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: (البنك المركزي المصري)، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة)

يتبين من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق، وشكل (7) عدة نتائج أهمها:

أن التوزيع الشهري لقيمة الواردات المصرية لم يشهد تباينا ملحوظًا مقارنة بالمتوسط الشهري (8.33%/شهر)؛ حيث جاء أكثر الشهور أغسطس ومايو بنحو: 9.81%، و9.64% على الترتيب، بينما جاء أقل الشهور من حيث قيمة الواردات إبريل وفبراير بنحو: 7.26%، و7.51% على الترتيب، وبذلك تتوزع قيمة الواردات على شهور العام؛ وبالتالي لا يتسم أحد الشهور بتركز قيمة الواردات، كحال بعض الدول التي تتسم وارداتها بموسمية بعض السلع، مثل حاجة أوروبا للغاز الطبيعي خلال فصل الشتاء مقارنة بباقي شهور العام (منظمة التجارة العالمية، 2024)؛ حيث إن أغلب الواردات المصرية يتسم استهلاكها بالتوازن بين شهور العام، سواء كانت مصادر طاقة او مواد خام، أو أجهزة ومعدات وقطع غيار إلخ؛ وذلك وفقًا للطلب المحلي والحاجة للسلع غير المتوفرة محليًا.

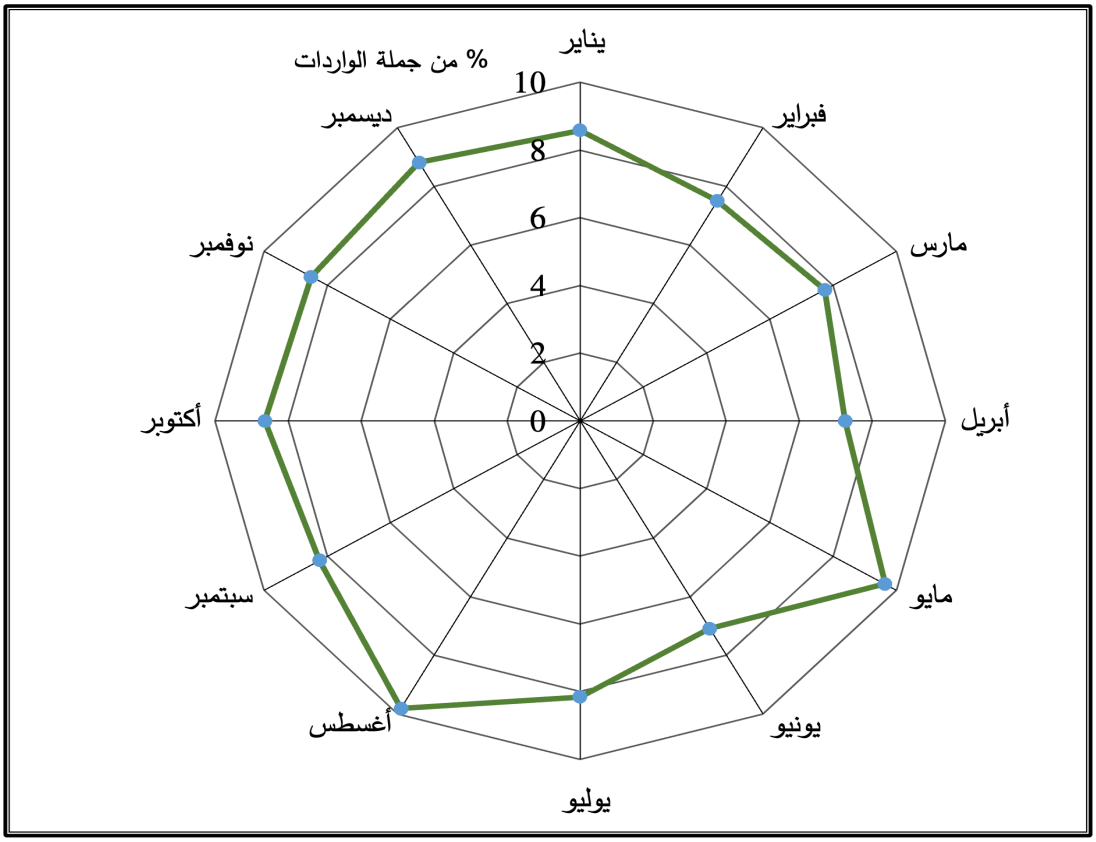

شكل (7) التوزيع النسبي للواردات المصرية خلال شهور عام 2023م.

6 – أثر الواردات على الميزان التجاري، والنمو الاقتصادي المصري:

اكتسبت دراسة الطلب على الواردات أهمية خاصة خلال الخمسين عامًا الماضية، وذلك لتحديد السياسات الواجب اتباعها لمواجهة مشكلات الميزان التجاري التي تواجه الدولة (خياط، 2000)، وكما للصادرات العديد من الآثار الإيجابية على اقتصاد الدولة، إلى جانب كونها من المؤشرات المهمة عن الإنتاج الاقتصادي، فالواردات بدورها تشكل أهميتها في سد الاحتياج من السلع والخدمات كما سبق الإشارة؛ إلا أن آثارها قد تتضمن نواحي سلبية على الإنتاج المحلي لعدد من السلع التي لا تستطيع المنافسة، وقد تتسبب في العديد من التحديات في حال كان الميزان التجاري بالسالب وعدم توفر النقد الأجنبي (الخربوطلي، 2017)، وهو ما يمكن التعرف عليه من تتبع أرقام الجدول التالي:

جدول (6) تطور الميزان التجاري والمؤشرات الاقتصادية في مصر خلال المدة من عام 2010 حتى 2023م.

العام	الميزان التجاري (مليار دولار)	الناتج المحلي (مليار دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل التضخم%	معدل النمو%	الدين العام (مليار دولار)	قيمة العملة (جنيه/ دولار)	الاحتياطي النقدي (مليار دولار)
2010	25.12 -	147.23	87.25	10.90	4.67	33.6	5.69	35.22
2011	27.1 -	143.52	89.2	10.36	5.14	34.4	5.95	26.56
2012	34.14 -	282.69	91.24	6.39	1.76	38.8	6.06	15.53
2013	30.69 -	250.9	93.37	10.28	2.22	45.8	6.98	14.94
2014	34.16 -	252.79	95.59	11.42	2.1	41.3	7.13	16.69
2015	39.07 -	241.34	97.72	8.37	2.9	47.8	7.72	20.08
2016	38.69 -	217.35	99.78	14	4.37	67.3	8.77	17.54
2017	37.28 -	111.72	101.79	32.95	4.34	82.9	17.67	31.30
2018	37.28 -	202.07	102.79	13.51	4.18	96.6	17.83	44.3
2019	38.03 -	229.46	103.74	8.66	5.33	108.7	16.54	44.1
2020	36.47 -	248.91	105.61	4.02	5.55	123.49	16.03	38.31
2021	42.06 -	261.52	107.46	5.44	3.55	137.86	15.64	40.58
2022	43.40 -	218.38	109.26	13.64	3.2	155.71	19.1	33.14
2023	31.16 -	143.64	110.99	36.46	6.58	164.72	30.83	34.87

الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)، (جدول 1)، (البنك الدولي، 2023)، (البنك المركزي المصري)، (الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء)، (منظمة التجارة العالمية، 2023).

تم عرض احتياطي النقد الأجنبي، وعرض قيمة العملة، وتحويل الناتج القومي المصري من العملة المحلية إلى ما يعادل الدولار الأمريكي وفقًا لسعر الدولار في البنك المركزي خلال شهر يوليو من كل عام ميلادي.

يتبين من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق، عدة حقائق أهمها:

6 – 1 الميزان التجاري:

تعمل السياسات التجارية على مراعاة الميزان التجاري للدولة وعلاقته بالنمو الاقتصادي، في ظل فهم الطلب على الواردات وإداراتها (Mohammed & Al Sakka , 2001)، فمن جدول (1) تبين زيادة قيمة الصادرات بمعدل تغير 66%، وبمتوسط زيادة سنوية 1.21 مليار دولار، وقد بلغ معامل الانحراف المعياري 6.69مليار دولار، ومعامل الاختلاف 24.38%، بينما ازدادت قيمة الواردات المصرية من عام 2010م حتى عام 2023م بمعدل تغير 44.48%، وبمتوسط زيادة سنوية 1.68 مليار دولار، وقد بلغ معامل الانحراف المعياري 9.2 مليار دولار، ومعامل الاختلاف 14.62%، في حين جاءت قيمة الميزان التجاري بالعجز (بالسالب) خلال مدة الدراسة، بل ازداد العجز خلال الأعوام الأخيرة؛ نتيجة لزيادة حجم الواردات مقارنة بالصادرات، فقد ازداد العجز في الميزان التجاري من 25.12 مليار دولار عام 2010 إلى 31.16 مليار دولار عام 2023م، بمعدل تغير 24.04%، إلا أن قمة العجز

بالميزان التجاري جاءت عام 2022م بواقع 43.40 مليار دولار، وبمعدل تغير 72.77%، وبمتوسط زيادة للعجز السنوي 1.52 مليار دولار خلال المدة من عام 2010 حتى عام 2022م (شكل 8)، إلا أن منع استيراد العديد من السلع قلل العجز التجاري عام 2023 مقارنة بالعام السابق. حيث بلغ الانحراف المعياري 5.3 مليار دولار، ومعامل الاختلاف 15%، ويرجع ذلك للعلاقة بين الصادرات والواردات وأثرها على الميزان التجاري؛ حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين الميزان التجاري والصادرات 0.16، وهو ارتباط طردي ضعيف، بينما بلغ ارتباط بيرسون بين الميزان التجاري والواردات 0.7، وهو ارتباط طردي قوي جدًا؛ يبين أن الميزان التجاري المصري أكثر ارتباطًا وتأثرًا بالواردات مقارنة بالصادرات، وأن كانت الواردات تعكس حاجة الدولة والمجتمع للسلع والخدمات غير المتوفرة محليًا، ولذلك تحسين الميزان التجاري المصري يتطلب خطط اقتصادية لإنتاج السلع اللازمة محليًا قدر الإمكان، وزيادة حجم الصادرات، وإلا ستظل مشكلة عجز الميزان التجاري قائمة مستقبلًا.

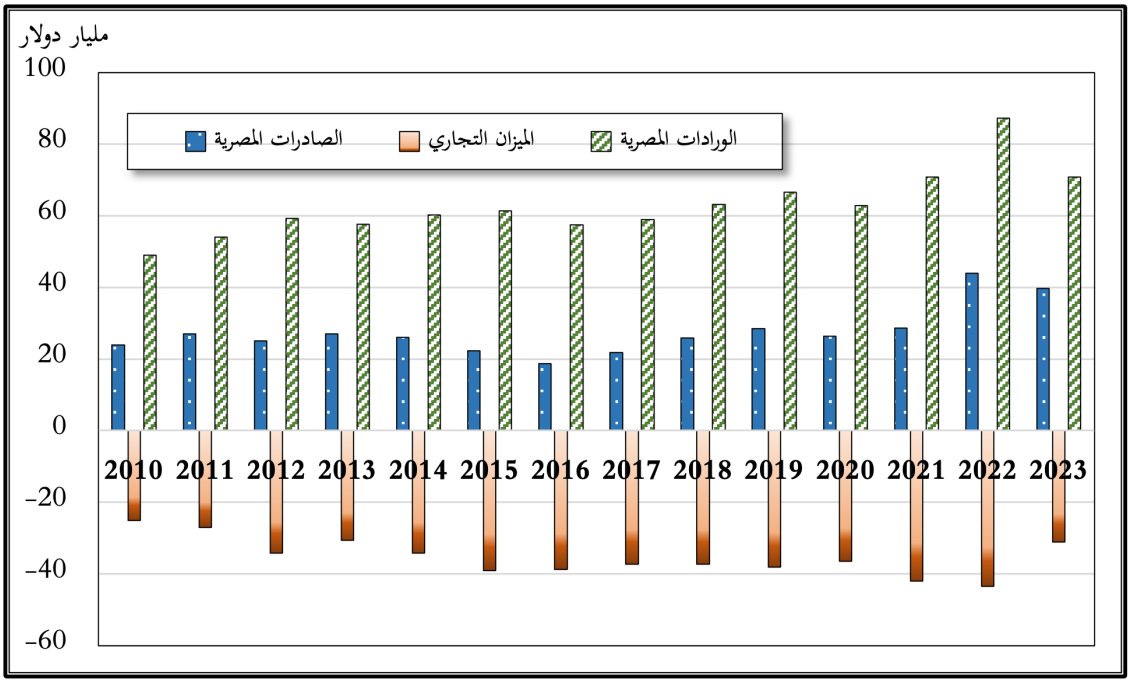

شكل (8) تطور الميزان التجاري بمصر خلال المدة من عام 2010 حتى 2023م.

6 – 2 الناتج القومي:

يُعد الناتج القومي انعكاس لحجم الاقتصاد، وقوة الدولة الاقتصادية؛ ولذلك يرتبط حجم الناتج القومي ونموه بالتطور والنمو الاقتصادي، وقد بلغ الناتج القومي نحو 147.23 مليار دولار (٨٣٧.٧٣٨ مليار جنيه) عام 2010، بينما بلغ 143.64 مليار دولار (4428.42 مليار جنيه) عام 2023م (شكل 9)، وبذلك ازداد الناتج القومي بمعدل تغير 2.44%- (428.62% للعملة المحلية)، وعلى الرغم من نمو الناتج المحلي بالعملة المحلية، إلا أن تغير قيمة الصرف هي المسؤولة عن تراجع قيمة الناتج المحلي بالدولار؛ حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية 0.3- مليار دولار، كما بلغ معامل الانحراف المعياري 53.289 مليار دولار، ومعامل الاختلاف 37.1%، وقد بلغ معامل ارتباط بيرسون بين الناتج القومي بالجنية المصري والصادرات 0.63، وهو ارتباط طردي قوي؛ الأمر الذي يعكس أن زيادة الصادرات لها علاقة بزيادة الناتج القومي، ويُعد مؤشر على التحسن الاقتصادي، وبالتالي زيادة مستوى المعيشة في ظل النمو الاقتصادي الذي سيتم عرضه لاحقًا.

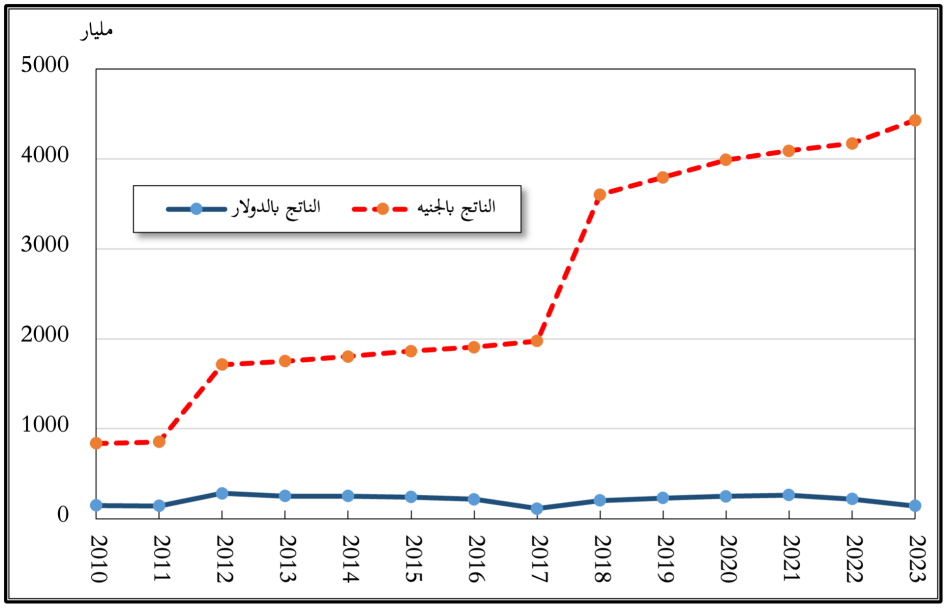

شكل (9) تطور الناتج القومي المصري خلال المدة من عام 2010 حتى 2023م.

3–6 متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي:

تراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي نحو 1687.45 دولار/فرد عام 2010 (9.6 ألف جنيه/فرد) مقابل 1294.1 دولار/فرد عام 2023 (39.9 ألف جنيه/فرد)؛ ويُرد ذلك لتطور الناتج القومي بالعملة المحلية، إلا أنه تراجع بما يعادل الدولار الأمريكي؛ وفقًا لما تم عرضه سابقًا في ظل تطور عدد السكان؛ حيث ازداد عدد السكان من 87.25 مليون نسمة عام 2010م إلى 110.99 مليون نسمة عام 2023م، وذلك بمعدل تغير 27.21%، وبمتوسط زيادة سنوية 1.82 مليون نسمة (شكل 10)، وهي بدوره معدل نمو سكاني كبير لم يقابله تطور الناتج المحلي بالدولار الأمريكي؛ الأمر الذي ينعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وبالتالي متوسط الدخل، ومستوى المعيشة.

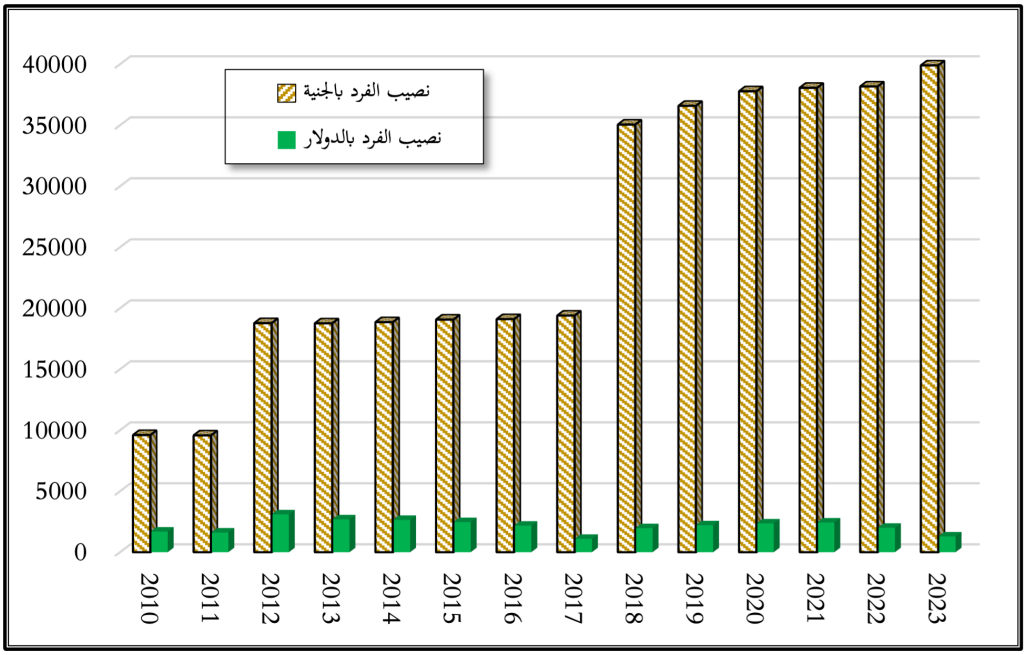

شكل (10) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي خلال المدة من عام 2010 – 2023.

6 – 4 معدل التضخم:

التضخم يعبر عن المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ويتم قياس التضخم على أنه معدل النمو السنوي أو الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (بلمخفي، 2019). ويُعد التضخم نتيجة لمدى توفر السلع والخدمات، وقيمة العملة المحلية واستقرارها مقابل العملات الأجنبية، ومستوى الدخل، لذلك يتضح من الجدول السابق وشكل (11): أن معدل التضخم شهد تغيرات خلال مدة الدراسة؛ حيث بلغ عام 2010م 10.90%، بينما ازداد إلى 36.46% عام 2023م؛ مما يعني أن معدل التضخم بلغ عام 2023م نحو 3.34 ضعف نظيره لعام 2010م؛ وذلك نتيجة لتغير أسعار الواردات والسلع المحلية، ومستوى الدخل، وقيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي؛ الأمر الذي يبين التحديات أمام المستهلكين من حيث تضاعف أسعار السلع والخدمات بمعدلات متباينة، مقابل عدم زيادة مستوى الدخل بالعملة الأجنبية؛ وهو ما يؤثر على التجارة الداخلية، وبالتالي آثارها على حركة السوق، والاقتصاد المصري ونموه السنوي.

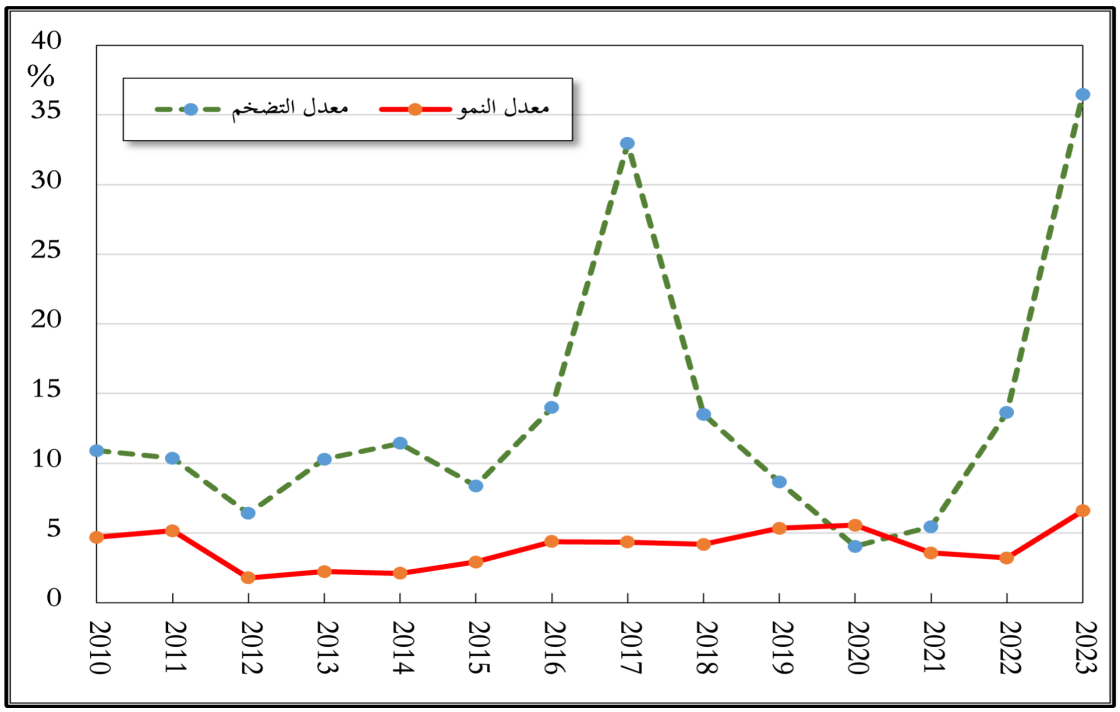

شكل (11) تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم خلال المدة من عام 2010 – 2023.

6 – 5 معدل النمو الاقتصادي:

تُعد الشراكة بين القطاعين الخاص والاستثماري من أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي المصري (Sallam, 2015)؛ ويُرد النمو الاقتصادي للعديد من العوامل، منها: الميزان التجاري، والناتج المحلي، والاستثمارات المحلية والأجنبية، وأداء القطاعات الإنتاجية في ظل قيمة العملة المحلية، وحجم الاحتياطي النقدي، وحجم الدين العام الأجنبي والمحلي. وقد شهد معدل النمو للاقتصاد المصري العديد من التغيرات نتيجة الأحداث السياسية التي أثرت على النشاط الاقتصادي؛ حيث بلغ معدل النمو عام 2010م نحو 4.67%، إلا أنه توالى تراجعه بعد أحداث ثورة يناير خلال أعوام: 2012، 2013، 2014، 2015 بنحو: 1.76%، و2.22%، و2.1%، و2.9% على التوالي، ثم شهد النمو الاقتصادي تحسنًا حتى بلغ 6.58% عام 2023م (شكل 11)؛ وهو ما قد يؤثر في تحسن الاقتصاد المصري عامة، خاصة تراجع حجم الواردات مقارنة بالصادرات وتغطية نسبة من احتياجات السوق المحلي من السلع غير المتوفرة، وذلك في حال استمرت معدلات النمو الاقتصادي بهذه النسب.

6–6 الدين العام الخارجي:

يمثل الدين العام الخارجي مصدرًا مهما من مصادر التمويل، فضلًا عن أنه مصدر مكمل رئيس لمصادر التمويل المحمية لدعم النمو والتنمية الاقتصادية والاحتياجات الأخرى للدولة (محمد، 2020)، وينقسم الدين العام للدولة إلى خارجي وداخلي، ويُعد الدين الخارجي ذو أهمية أكبر كونه بالنقد الأجنبي، ويمثل التزامات دولية قد تؤثر على موثوقية الاقتصاد للدولة، ولذلك توجد حدود يجب تخطيها مقارنة بحجم الناتج المحلي، كما أن الدين الخارجي له العديد من الدلالات الاقتصادية، وتلجأ له الدول في حل عدم توفر النقد الأجنبي؛ لذا تلجأ الدولة للاقتراض من المنظمات الدولية بهدف الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتوفير الواردات، وازداد الدين الخارجي من 33.6 مليار دولار عام 2010 إلى 164.72 مليار دولار عام 2023م (شكل 11)؛ وهي زيادة كبيرة حيث بلغ معدل التغير390.24%، وبمتوسط زيادة سنوية 10.93 مليار دولار سنويًا، مع الأخذ في الاعتبار فوائد هذه القروض إلى جانب قيمتها على الاقتصاد المصري؛ الأمر الذي يتطلب خطط اقتصادية غير تقليدية ترتكز على الإنتاج الصناعي وتنشيط القطاعات سريعة العائد مثل النشاط السياحي؛ حيث تأثر زيادة الدين الخارجي بالعديد من العوامل؛ والتي جاءت من أهمها الواردات؛ حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين الدين العام الخارجي والواردات خلال مدة الدراسة 0.83، وهو ارتباط قوي جدًا يبين أثر الواردات على تغير حجم الدين العام، وهو ما يتطلب إعادة ترتيب الأولويات السلعية المطلوب استيرادها من الخارج، والخرى التي يمكن انتاجها محليًا.

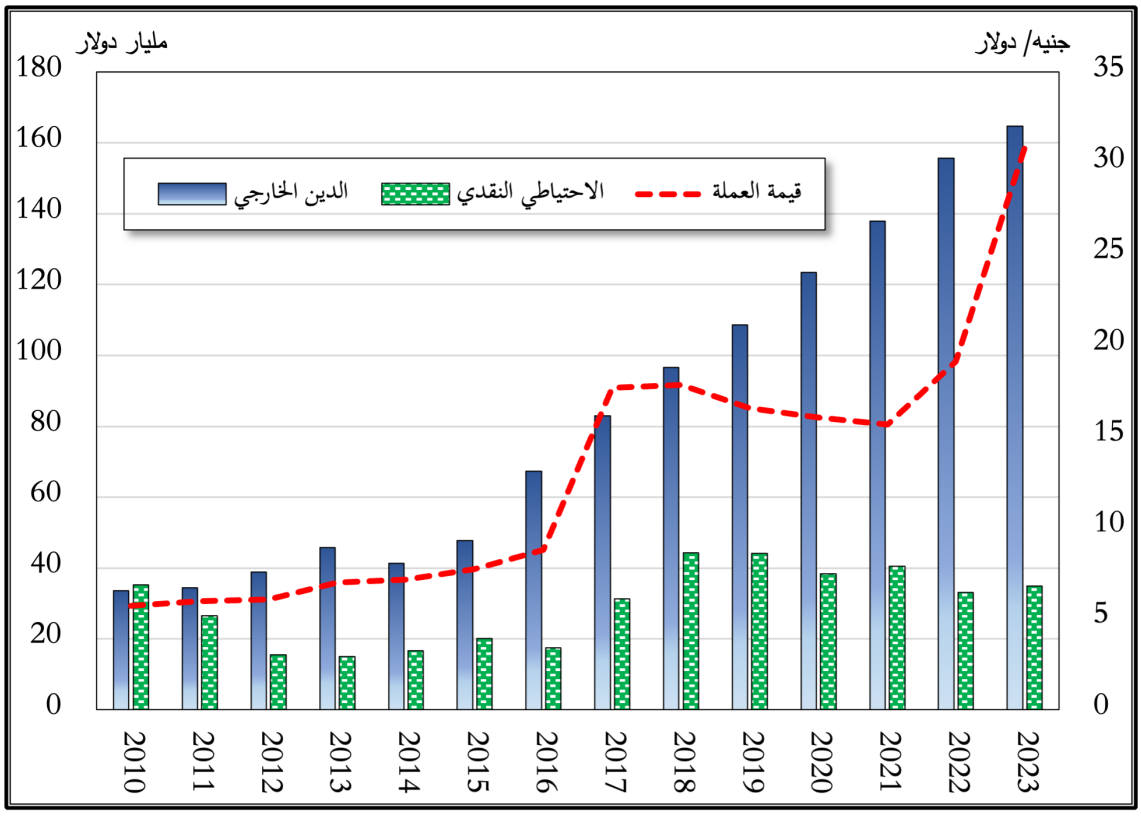

شكل (12) تطور الاحتياطي النقدي والدين الخارجي وقيمة العملة المحلية خلال المدة من عام 2010 – 2023.

6 – 7 قيمة العملة، والاحتياطي النقدي:

تُعد قيمة العملة واستقرارها من أهم المؤشرات الاقتصادية على قوة الاقتصاد، إلى جانب الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية، الذي يُعد نتيجة لزيادة الصادرات على حساب الواردات والعكس، وقد تغيرت قيمة العملة خلال مدة الدراسة؛ حيث تراجعت بشكل ملحوظ مقابل الدولار؛ حيث بلغت 5.69 جنية/دولار عام 2010م مقابل 30.83 جنيه/دولار عام 2023م، وذلك بتراجع

يمثل 441.82% خلال مدة الدراسة؛ حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين قيمة العملة المحلية والواردات 0.66، أي أنه توجد علاقة طردية قوية بين زيادة الواردات وتراجع قيمة العملة المحلية، بالإضافة لعديد من العوامل المؤثرة مثل الدين العام الخارجي الذي جاء ارتباط بيرسون بينهما 0.9، وهو ارتباط قوي جدا.

أما عن الاحتياطي النقدي (من العملات الأجنبية والمعادن النفيسة) فقد بلغ 35.22 مليار دولار عام 2010م، إلا أنه تراجع بشكل ملحوظ نتيجة لتبعات ثورة 20 يناير 2011م حتى عام 2016 (17.54 مليار دولار)، ثم بدأ الاحتياطي يتحسن نسبيًا نتيجة لجهود الدولة حتى بلغ 34.87 مليار دولار عام 2023م؛ وكما ذكر سابقًا أن أهمية الاحتياطي تتمثل في تأمين العملة المحلية لتغطية الاحتياجات من الواردات خاصة في حال الظروف الطارئة التي قد تتعرض لها الدولة؛ حيث بلغ معدل تغير احتياطي النقد الأجنبي 1%-، وبلغ معامل ارتباط بيرسون بين الاحتياطي من النقد الأجنبي والصادرات نحو 0.32، وهو ارتباط طردي موجب، إلا أن الاحتياطي النقدي يتأثر بالعديد من السياسات الاقتصادية مثل: حجم الناتج القومي، وحجم الإنفاق على الواردات منه خلال الظروف الاستثنائية، أو تمويل المشروعات الاستراتيجية داخل الدولة عند الحاجة، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها كمصدر للنقد الأجنبي، وعامل مؤثر في النمو الاقتصادي (Gadallah & Alnaga, 2023).

7 – مستقبل الواردات المصرية، والنمو الاقتصادي المصري:

تبين من العرض السابق أن الواردات المصرية ومؤشرات النمو الاقتصادي، شهدت العديد من التغيرات لها تأثير على مستوى المعيشة وتوفر السلع والخدمات؛ لذا مستقبلها يعكس حجم التحديات الاقتصادية، ويمثل توقع لمستوى الدخل ومستوى المعيشة، ومدى الكفاية من السلع والخدمات الازمة، وذلك في حال استمرار نفس الخطط والأداء الاقتصادي.

بالنسبة لحجم الصادرات والواردات والميزان التجاري: بناء على معدل النمو خلال مدة الدراسة، يتوقع نمو الصادرات المصرية إلى 47.5 مليار دولار حتى عام 2030م، بينما يتوقع أن تصل الواردات إلى 81.68 مليار دولار؛ مما يعني زيادة الفارق بين قيمة الواردات والصادرات، وبالتالي زيادة العجز بالميزان التجاري ليبلغ 34.18- مليار دولار؛ مما يعني زيادة التحديات الاقتصادية مستقبلًا (1).

أما عن حجم الناتج القومي، وعدد السكان، والدين الخارجي: قد يصل الناتج القومي وفقًا للعملة المحلية إلى 6223.87 مليار جنية، ولكن قيمة الناتج القومي بالعملة الأجنبية قد يتراجع إلى 141.845 مليار دولار في حال تراجع قيمة العملة المحلية، بينما يتوقع وصول عدد السكان إلى 122.86 مليون نسمة؛ الأمر الذي يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات عامة، وبالتالي حجم الواردات خاصة، وهو ما قد يكون له مزيد من التبعيات الاقتصادية. ونتيجة لما سبق قد يصل الدين العام الخارجي 230.28 مليار دولار؛ وذلك لسد الطلب على العملة الأجنبية، وتوفير الواردات اللازمة.

وبذلك في ظل ما سبق؛ فإن توقع معدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي بدقة من الصعوبة بمكان؛ حيث إن السياسات الاقتصادية متغيرة، وكذلك تتأثر بالتغيرات العالمية الطارئة، مثل ما حدث خلال جائحة كورونا؛ وبالتالي يصعب تحديد قيمة العملة المحلية مقارنة بالأجنبية، وحجم الاحتياطي النقدي؛ لذلك خلال الفترة المقبلة قد يتحسن الاقتصاد المصري وجميع المؤشرات المتعلقة به والعكس؛ وبالتالي زيادة المعوقات والتحديات الاقتصادية.

(1) تم حساب الزيادة المستقبلية كالتالي: (متوسط الزيادة السنوية في المدة من 2010 حتى 2023 × 7 سنوات) × القيمة عام 2023م.

8 – الخاتمة:

8 – 1 النتائج:

تمتلك جمهورية مصر العربية العديد من المقومات الجغرافية، التي تجعلها دولة رائدة ومتميزة اقتصاديًا، وفي جميع المجالات.

1. شهدت الواردات والصادرات المصرية العديد من التغيرات في ظل العديد من الأحداث التي شهدتها مصر خلال المدة من عام 2010–2023م، وكان أبرزها حدوث ثورتين وجائحة كورونا، وجاءت نسبتهما من نظيرتهما العالمية محدودة، كما أنها أقل من نظيرتهما العالمية.
2. تنوع التركيب السلعي للواردات، وجاءت السلع الوسيطة بالمرتبة الأولى ثم مصادر الوقود، ثم الأجهزة الالكترونية والاتصالات بأكثر من نصف الواردات المصرية، وبالتالي أغلب قيمة الواردات من السلع للأنشطة الإنتاجية.
3. جاء القمح من أهم السلع الغذائية المستورة، لما يمثله القمح من أهمية استراتيجية، وشغلت مصر المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث حجم واردات القمح العالمية، وأن كان تراجع حجم الوارد منه نسبياً في ظل الخطط الاقتصادية الخاصة بذلك.
4. جاء القطاع الخاص الأكثر نصيبًا من حيث حجم الواردات مقارنة بالقطاعين الحكومي والاستثماري، والتي تُعد أغلب وارداتهما من الآلات والمعدات والمواد الخام والسلع التجارية، في الوقت الذي تمثل معظم واردات القطاع الحكومي من مصادر الطاقة والمواد الغذائية.
5. تشكل مناطق: جنوب شرق أسيا، والاتحاد الأوربي، والدول العربية على الترتيب أهم مناطق الواردات المصرية، وعلى مستوى الدول: الصين، والامارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية على الترتيب؛ نتيجة للعديد من العوامل مثل البُعد الجغرافي، وجودة وقيمة السلع منها، والعلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر.
6. لم يشهد التوزيع الشهري للواردات تباينًا بين شهور العام، إلا أن أكثر الشهور جاء مايو وأقلها فبراير، وذلك لإن الواردات تدخل الأراضي المصرية وفقًا لجدول زمني حسب الاحتياجات، والاحتياطي منها بالدولة، وهو ما يتم على مدار العام.
7. اتضح من الميزان التجاري المصري وجود عجز ملحوظ ازداد خلال مدة الدراسة لزيادة الفجوة بين الواردات والصادرات.
8. شهد الناتج القومي بالعملة المحلية تطورًا ملحوظاً، بينما شهد تراجعًا محدودًا إذا قُدر بالدولار الأجنبي؛ حيث تأثر الإنتاج الاقتصادي المصري العديد من المعوقات نتيجة لتبعات ثورة يناير 2011، وجائحة كورونا، وهو ما أثر على قلة نصيب الفرد من الناتج القومي، خاصة بالنقد الأجنبي، هو ما أثر على مستوى المعيشة والدخل.
9. في ظل التحديات الاقتصادية وزيادة عدد السكان وارتفاع الطلب على السلع والخدمات؛ ارتفع معدل التضخم، وتغير معدل النمو الاقتصادي من وقت لآخر، وارتفع الدين العام الخارجي، في الوقت الذي تراجعت فيه قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وتراجعت قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية والمعادن النفيسة.
10. يتوقع أن تشهد الواردات المصرية زيادة ملحوظة مستقبلًا؛ في ظل زيادة النمو السكاني، واستمرار عجز الميزان التجاري، وزيادة الدين العام الخارجي، وعدم حدوث تغير في قيمة الناتج القومي وقيمة العملة المحلية، وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي.

8 – 2 التوصيات:

ضرورة وضع برنامج للاستفادة من جميع المقومات الاقتصادية المتاحة بمصر في جميع المجالات، وخاصة في المجالات الزراعية والصناعية لأثرهم الإيجابي على الواردات.

1. أهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في الإصلاح الاقتصادي، خاصة بالدول العربية المجاورة، ووضع البرامج الطارئة

للإنقاذ الاقتصادي في بعض المجالات الاستراتيجية، مثل توفير عدد من السلع والخدمات اعتمادًا على الموارد المتاحة محليًا.

2. زيادة دور القطاع الخاص الوطني لإنتاج السلع والخدمات، وتوفير التمويل الازم، وتقديم تسهيلات اقتصادية واستثمارية لضمان نجاح التجربة.
3. العمل على جذب الاستثمار الخارجي في المجالات الإنتاجية للسلع والخدمات التي يتم استيرادها من الخارج، من خلال عمل شراكات صناعية مع الدول المصدرة منتجاتها لمصر، من خلال إقامة مدن صناعية ذات شراكة وتقنيات: صينية، وأوربية، وأمريكية داخل مصر.
4. إعادة جدولة التركيب السلعي للواردات، ودعم الواردات لقطع الغيار المعدات والأدوات الإنتاجية، والعمل على توفير السلع الغذائية والواردات الخدمية من خلال السوق المحلي، مثل القمح؛ حيث يُمكن زيادة الرقعة الزراعية للقمح بالواحات اعتمادًا على المياه الجوفية، وتشجيع القطاع الخاص المحلي لإنشاء مدن صناعية للسلع المستوردة، والاستفادة من تجربة العاصمة الإدارية في إطار المدن المتخصصة.
5. تشجيع الصادرات المصرية، وتقديم تسهيلات للمصدرين، وفتح أسواق خارجية من خلال عقد اتفاقيات اقتصادية خاصة مع الدول العربية التي تربطها علاقات تاريخية قوية مع مصر؛ مما يؤثر بالإيجاب على الميزان التجاري وتوفير النقد الأجنبي.
6. وضع برامج للسيطرة والرقابة على الأسواق، وتجارة الجملة والتجزئة للسيطرة على الأسعار، وحماية المستهلك، والسيطرة على التضخم.
7. العمل على زيادة الناتج القومي من خلال الأنشطة الاقتصادية سريعة العائد مثل النشاط السياحي، إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: الزراعة والصناعة والتعدين؛ مما ينعكس بالإيجاب على مستوى المعيشة ومتوسط الدخل، وتوفير العملة اللازمة للواردات.
8. السيطرة على الدين الخارجي، وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي، واستقرار سعر العملة؛ مما ينعكس على استقرار السوق، ويعطي ثقة للمستثمر بالاقتصاد المصري، خاصة بالقطاعات الإنتاجية.
9. وضع برامج وخطط بعيدة المدي للسيطرة على نمو الواردات، وقصير المدي للتقليل النسبي لحجمها الحالي، والمساعدة على استقرار السوق، وتحسن مؤشرات الاقتصاد والنمو الاقتصادي.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

الأمم المتحدة، المكتبة الرقمية للأمم المتحدة، تم استرجاع الموقع في 04/03/ 2024، الموقع على الإنترنت: https://digitallibrary.un.org/record/3991669?ln=ar&v=pdf

بلمخفي، أسماء. (2019). *أثر الواردات على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية*. (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

البنك الدولي، *بنك البيانات – العالم العربي*، تم الاسترجاع في 2023/2/12، الموقع على الإنترنت: https://data.albankaldawli.org/country/1A

البنك الدولي، تم الاسترجاع في 2023/2/12، الموقع على الإنترنت: https://2u.pw/pNjn6MwG

البنك المركزي المصري، تقارير التجارة الخارجية خلال المدة من عام 2010–2022.

توفيق، حسن أحمد. (1988). *التجارة الخارجية «دراسة تطبيقية»*. القاهرة: دار النهضة العربية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قواعد البيانات: التجارة الخارجية 2023، تم الاسترجاع في 2023/2/12، الموقع على الإنترنت: https://2u.pw/oPibQ3Or

الخربوطلي، ماجد محمد. (2017). محددات الطلب على الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية بجامعة حلوان*، *31*(4)، 1 –50.

الخطيب، رباب أحمد. (2023). دراسة تحليلية لمحددات واردات مصر من القمح. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*، *33*(4)، 1391– 1403.

خياط، محمد نجيب. (2000). *تقدير دالة واردات المملكة العربية السعودية (1969–1997)*. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الاقتصاد والإدارة*، مجلد 14، العدد 2.

رئاسة جمهورية مصر العربية، *معلومات أساسية عن مصر*، تم مراجعة الموقع في 2024/4/2م، الموقع على الإنترنت: https://2u.pw/ghpFwC

رياض، محمد. (2018). *جغرافية النقل*. القاهرة: مؤسسة هنداوي.

السامرائي، مجيد ملوك. (1997). *جغرافية النقل والتجارة الدولية*. جامعة تكريت: المطبعة المركزية، ط1.

سعيد، إبراهيم أحمد. (1997). *أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية*. منشورات جامعة حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

الشواورة، علي سالم. (2013). *جغرافية النقل وتطورها*. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

طارق، عاشور. (2020). *تنويع مصادر الواردات: خيار الاقتصاد الفلسطيني الاستراتيجي شؤون فلسطينية*. منظمة التحرير الفلسطينية: مركز الأبحاث (279)، 33 –47.

كابي، الخوري. (2022). *التجارة الخارجية للبلدان العربية: مؤشرات مختارة، مجلة المستقبل العربي*. *مركز دراسات الوحدة العربية*، 45 (526).

محمد، منال. (2020). *أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة سوهاج* (8)، 72 – 118.

منظمة التجارة العالمية، *إحصائيات*، تم الاسترجاع في 2023/2/12، الموقع على الإنترنت: https://2u.pw/g2O6KSrk

منظمة التجارة العالمية، *الوثائق والبيانات والموارد*، تم الاسترجاع في 2023/2/12، الموقع على الإنترنت: https://www.wto.org/

الهيئة العامة للاستعلامات، *معلومات عن مصر*، تم مراجعة الموقع في 2024/4/2م، الموقع على الإنترنت: https://www.sis.gov.eg/section/10/12?lang=ar

الهيئة المصرية العامة للمساحة، *خرائط جمهورية مصر العربية*، تم مراجعة الموقع في 2024/4/2م، الموقع على الإنترنت: https://www.esa.gov.eg/egypt_maps.aspx

وزارة التموين والتجارة الداخلية، *واردات القمح المصري*، تم الاسترجاع في 2024/4/7، الموقع على الإنترنت: https://2u.pw/rVaJaJZ6

يعقوب، عثمان. (2000). *دالة واردات القمح في السودان* (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

يونس، محمود وآخرون. (2015). *التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادي*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

Arabic References:

al-Umam al-Muttaḥidah, al-Maktabah al-raqmīyah lil-Umam al-Muttaḥidah, tamma istirjā‘ al-mawqi‘ fī 03/24/2024, al-mawqi‘ ‘alá al-intirnit : https : / / digitallibrary. un. org / record / 3991669? ln=ar & v=pdf

Blmkhfy, Asmā’ (2019), Athar al-wāridāt ‘alá al-numūw al-iqtiṣādī : dirāsah qiyāsīyah (Risālat mājistīr), Kullīyat al-‘Ulūm al-iqtiṣādīyah wa-al-tijārīyah wa-‘ulūm al-Taysīr, Jāmi‘at qāṣdy mrbāḥ – Warqalah, al-Jazā’ir.

Al-Bank al-dawlī, Bank al-bayānāt – al-‘ālam al-‘Arabī, tamma alāstrjā‘ fī 12/2 / 2023, al-mawqi‘ ‘alá al-intirnit : https : / / data. albankaldawli. org / country / 1A

Al-Bank al-dawlī, tamma alāstrjā‘ fī 12/2 / 2023, al-mawqi‘ ‘alá al-intirnit : https : / / 2u. pw / pNjn6MwG

Al-Bank al-Markazī al-Miṣrī, Taqārīr al-Tijārah al-khārijīyah khilāl al-muddah min ‘ām 2010-2022.

Al-Jihāz al-Markazī lil-Ta‘bi’ah al-‘Āmmah wa-al-Iḥṣā’, Qawā‘id al-bayānāt : al-Tijārah al-khārijīyah 2023, tamma alāstrjā‘ fī 12/2 / 2023, al-mawqi‘ ‘alá al-intirnit : https : / / 2u. pw / oPibQ3Or

Tawfīq, Ḥasan Aḥmad (1988), al-Tijārah al-khārijīyah “dirāsah taṭbīqīyah”, Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah, al-Qāhirah.

al-Kharbūṭlī, Mājid Muḥammad (2017), Muḥaddidāt al-ṭalab ‘alá al-wāridāt al-Miṣrīyah min al-sila‘ alāsthlākyh, al-Majallah al-‘Ilmīyah lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Tijārīyah, Kullīyat al-Tijārah wa-idārat al-A‘māl, Jāmi‘at Ḥulwān, mujallad 31 (4), Ṣ Ṣ 1-50.

al-Khaṭīb, Rabāb Aḥmad (2023), dirāsah taḥlīlīyah lmḥddāt wārdāt Miṣr min al-qamḥ, al-Majallah al-Miṣrīyah lil-Iqtiṣād al-zirā‘ī, mjld33 (4), Ṣ Ṣ 1391-1403.

Khayyāṭ, Muḥammad Najīb (2000), taqdīr dāllah wārdāt al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah (1969-1997), Majallat Jāmi‘at al-Malik ‘Abd-al-‘Azīz – al-iqtiṣād wa-al-idārah, mujallad 14, al-‘adad 2.

Riyāḍ, Muḥammad (2018), jughrāfīyah al-naql, Mu'assasat Hindāwī, al-Qāhirah.

Ri'āsat Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah, ma'lūmāt asāsīyah 'an Miṣr, tamma murājaʻat al-mawqi' fī 2/4 / 2024m, al-mawqi' 'alá al-intirnit : https : / / 2u. pw / ghpFwC

Al-Sāmarrā'ī, Majīd mulūk (1997), jughrāfīyah al-naql wa-al-tijārah al-Dawlīyah, al-Maṭbaʻah al-Markazīyah, Jāmiʻat Tikrīt, al-Ṭabʻah al-ūlá.

Saʻīd, Ibrāhīm Aḥmad (1997), Usus al-jughrāfīyah al-basharīyah wa-al-iqtiṣādīyah, Mudīrīyat al-Kutub wa-al-Maṭbūʻāt al-Jāmiʻīyah, Manshūrāt Jāmiʻat Ḥalab.

Al-Shawāwrah, 'Alī Sālim (2013), jughrāfīyah al-naql wa-taṭawwuruhā, Dār Ṣafā' lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ, 'Ammān.

Ṭāriq 'Āshūr (2020), tanwīʻ maṣādir al-wāridāt : khiyār al-iqtiṣād al-Filasṭīnī al-istirātījī Shu'ūn Filasṭīnīyah, Markaz al-Abḥāth (279), Munaẓẓamat al-Taḥrīr al-Filasṭīnīyah, Ṣ Ṣ 33-47.

Kābī, al-Khūrī (2022), al-Tijārah al-khārijīyah lil-buldān al-'Arabīyah : Mu'ashshirāt mukhtārah, Majallat al-mustaqbal al-'Arabī, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah, mujallad 45 .(٥٢٦)

Muḥammad, Manāl (2020), Athar al-Dīn al-khārijī 'alá al-numūw al-iqtiṣādī fī Miṣr : dirāsah qiyāsīyah, Majallat Kullīyat al-siyāsah wa-al-iqtiṣād (8), Jāmiʻat Sūhāj, Ṣ Ṣ 72 – 118.

Al-Maktabah al-raqmīyah lil-Umam al-Muttaḥidah, tamma istirjāʻ al-mawqiʻ fī 03/24/2024, al-mawqi' 'alá al-intirnit : https : / / digitallibrary. un. org / record / 3991669? ln=ar & v=pdf

Munaẓẓamat al-Tijārah al-'Ālamīyah, al-wathā'iq wa-al-bayānāt wa-al-Mawārid, tamma alāstrjāʻ fī 12/2 / 2023, al-mawqi' 'alá al-intirnit : https:/ / www. wto. org/

Munaẓẓamat al-Tijārah al-'Ālamīyah, iḥṣā'īyāt, tamma alāstrjāʻ fī 12/2 / 2023, al-mawqi' 'alá al-intirnit : https : / / 2u. pw / g2O6KSrk

Al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Isti'lāmāt, ma'lūmāt 'an Miṣr, tamma murājaʻat al-mawqi' fī 2/4 / 2024m, al-mawqi' 'alá al-intirnit : https : / / www. sis. gov. eg / section / 10/12? lang=ar

Al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-'Āmmah llmsāḥh, kharā'iṭ Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah, tamma murājaʻat al-mawqi' fī 2/4 / 2024m, al-mawqi' 'alá al-intirnit : https : / / www. esa. gov. eg / egypt _ maps. aspx

Wizārat al-Tamwīn wa-al-tijārah al-dākhilīyah, wārdāt al-qamḥ al-Miṣrī, tamma alāstrjāʻ fī 7/4 / 2024, al-mawqi' 'alá al-intirnit : https : / / 2u. pw / rVaJaJZ6

Yaʻqūb, 'Uthmān (2000), dāllah wārdāt al-qamḥ fī al-Sūdān (Risālat mājistīr), Kullīyat al-iqtiṣād wa-al-'Ulūm alsyāsyt Jāmiʻat Umm Durmān al-Islāmīyah, al-Sūdān.

Yūnus, Maḥmūd wa-ākharūn (2015), al-Tijārah al-Dawlīyah wa-al-takattulāt al-iqtiṣādīyah, Dār al-Taʻlīm al-Jāmiʻī, al-Iskandarīyah.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Bader, M.,2006, The Effect Of Imports Of Intermediate And Capital Goods On Economic Growth In Jordan 1980 – 2003, Mutah University Journal For Research And Studies - Humanities And Social Sciences Series, Issue 1 (21), Pp 131-139.

Gadallah, K., Alnaga, T., 2023, The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in High and Middle-Income Countries: Evidence from Panel Data Analysis Egyptian Journal of Development and Planning, National Planning Institute, Issue 1 (31), pp 43-68.

Sallam, A.,2015, The Impact of Public-Private Partnerships on Egyptian Economic Growth : A Comparative Study, Scientific Journal of Business and Environmental Studies, Suez Canal University, Volume 6, Supplement, pp 54-79.

Mohammed, Y., Al Sakka, T., 2001, DEMAND FOR IMPORTS IN THE G.C.C. COUNTRIES, Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, Kuwait University - Scientific Publishing Council, Issue 100 (31), pp 42-84.

Biographical Statement

Dr. Mohamed Ezat Mohamed El-Sheikh, Associate Professor of Economic Geography and GIS in the Department of Geography, Faculty of Arts, King Faisal University (Kingdom of Saudi Arabia). He holds a PhD in Geography from Kafr El-Sheikh University in 2010. His research interests revolve around issues of energy, industry, sustainable development, tourism, land use, and GIS.

معلومات عن الباحث

د. محمد عزت محمد الشيخ، أستاذ الجغرافيا الاقتصادية ونظم المعلومات الجغرافية المشارك في قسم الجغرافيا، بكلية الآداب في جامعة الملك فيصل (المملكة العربية السعودية). حاصل على درجة الدكتوراه في الجغرافيا من جامعة كفر الشيخ عام2010م تدور اهتماماته البحثية حول قضايا الطاقة والصناعة والتنمية المستدامة والسياحة واستخدامات الأرض ونظم المعلومات الجغرافية.

Email: Mohamed.elshiekh@gmail.com